نعم الولي وان التيبان تعقد على نفسها وفيه حجة لمن راى ان الاشارة والايماء من الصحيح الناطق يقوم مقام الكلام واعلم ان الحنيفة جوزوا للمراة البالغة العاقلة ان تزوج نفسها سواء كانت بكرا او ثيبا بان الولي وبغير اذنه لظاهر هذا الحديث وقال المزني لو ان زوجت نفسها باذن الولي صح والا فلا وجوز مالك للدنية دون الشريفة وعند الشافعي واحمد لا يجوز مطلقا قولها ان اباها زوجها وهي ثيب لخبرة قال في سرح السنة فيه دليل على ان تزويج الثيب لا يجوز الا باذنها وذكر الثيابة في الحديث بدل على ان حكم البكر بخلافه ذكر لان تقييد الشيء باحد اوصافه يدل على ان ما عداه بخلافه وليس المراد من رد النكاح رفعه بعد الانعقاد انما هو حكم بانه مردود غير منعقد انتهى كلامه وهذا الحديث بصريحه يدل على ما ذهب اليه الشافعي ان علة الاجبار البكارة لا الصغر كما هو مذهب ابي حنيفة ومالك لما ارسلت الى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لتلعب معها اللعب جمع لعبة كركبة وركب وهي ما يلعب به قال النواوي اجمع المسلمون على جواز تزويج الاب بنته البكر الصغيرة بهذا الحديث واذا بلغت فلا خيار لها في قول جمهور العلماء وقال اهل العراق لها الخيار اذا بلغت واما غير الاب والجد من الاولياء فلا يجوز ان يزوجوا البكر الصغيرة عند مالك والشافعي والثوري وغيرهم وقال الاوزاعي وابو حنيفة وآخرون يجوز لجميع الاولياء ولها الخيار اذا بلغت الا ابا يوسف فقال لا خيار لها وفيه جواز اتخاذ اللعب وباحة لعب الجواري بهن وقد جاء في الحديث الاخر انه صلى الله عليه وسلم راى ذلك منهن فسكت وبحتمل ان يكون قصة عائشة هذه في اول الهجرة قبل تحريم التصوير ولها امرأة ثيب بغير اذن وليها قال في سرح السنة معناه عند العامة ان يلي الولي العقد عليها او يأذن لها من توكيل من يلي العقد عليها من الرجال وان وطئت دون اذن الولي فباطل وقال مالك ان كانت المرأة دنية فلها ان تزوج نفسها او تأمر من يزوجها وان كانت شريفة فلا وذهب اصحاب الراي الى جواز تزويج نفسها واول الحديث بان المراد منه النكاح الذي لا يعقد لعقد نكاح الصغيرة والمجنونة والامة وله فان دخل بها فلها المهر بما نالها من هذا ان وطئ الشبهة يوجب المهر والحد يجب به الحد ويثبت به النسب وله فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له يعني اشتجر القوم وتشاجروا اي تنازعوا واختلفوا يعني اذا طلب الابعد من الولي ان يزوجها من كفوا وعضل الولي اي منعها فيزوجها السلطان او القاضي وانما قال فالسلطان ولي من لا ولي له لان الولي اذا امتنع فكانه لا ولي لها فيكون السلطان وليها قال في سرح السنة هذا يؤكد ما ذكرنا من ان المرأة لا تباشر العقد بحال اذ لو صحت عبارتها لعقد النكاح لا طلق لها ذلك عند اختلاف الاولياء وله يجعله الى السلطان واراد بهذه المشاجرة مشاجرة العضل دون المشاجرة في السبق لان الولي اذا عضل ولم يكن زوجته غيره كان التزويج الى السلطان لا الى من هو ابعد من الاولياء وكذلك الولي الاقرب اذا غاب بمسافة القصر فزوجها السلطان وله البغايا جمع بغية وهي الزانية الا ان يكون بغايا بفتح الغين عند الثاني بالكسر

باكسر وهو الزنا وهي مبتدا واللاتي مع ما في خبر خبر البغية هو الشاهد وقيل المراد هنا الولي وله اليتيمة تتناول من في نفسها المراد باليتيمة هنا البالغة الثيبات ابوها وجدها قبل بلوغها فلذا سماها اليتيم وذكرت به وهي بالغة تسمية للشيء باسم ما كان واصل اليتيم الانفراد وقيل الغفلة لان اليتيم يغفل عنه وجمع اليتيم ايتام ويتامى وقيل جمع اليتيم يتامى وهو مغلوب بتايم يقال ان المراة لا يسمى اليتيم مالم تتزوج واليتيم الصغير ذكره الحافظ ابو موسى والاكثر على ان الوصي لا ولاية له على بنات الموصي واجازه مالك ان توصه الاب وعن حماد وابن شبرمة ان للوصي تزويج اليتيم قبل البلوغ وله وان ابت فلا جواز عليها اي فلا خيار عليها قال الخطابي وفيه دليل على ان الصغيرة لا يزوجها غير الاب والجد وذكر لانها لا تستاذن الا بعد البلوغ اذ لا معنى لاذنها والاعبة لا بالها بتلك ذكر فيه انها لا تزوج حتى تبلغ الوقت الذي يصح منها الاذن والامتناع وله انما عبد تزوج بغير اذن سيده فهو عاص اي زان فهم من هذا ان تزوج العبد بغير اذن سيده غير صحيح وبه قال الشافعي واحمد وذهبا كما وابو حنيفة بها الى ان السيد ان امضى ما عقده العبد بغير اذنه صار صحيحا

باب اعلان النكاح والخطبة والشرط

وله عن الوبيع بضم الواو وسكون الباء ومعوذ على صيغة اسم الفاعل وتشديد الواو وله فدخر حين بنى على هو من البناء وهو قسم الزوج زوجته قال الاكثرون بنى على امراته والعامة بنى باهله امراته فانه خطاء وقال بعضهم قد يقال بنى باهله امراته ايضا قيل كان الاصل في هذا ان الداخل باهله كان يضرب عليها القبة دخوله لها فقيل لكل داخل باهله بان وله بها يضربن بالدف فيه دليل على ان ضرب الدف مستحب في النكاح للاعلان وينبغي ان يكون باصوات ابكار وموتيهن وفيه اني يعلم ما في غد تعني تخبر عن الزمان المستقبل ويكون كما اخبر فقال عليه السلام دعي هذه اي اتركي هذه الكلمة او القصة قبل انها نهى عليه السلام عن ذلك لانها نسبته الى علم الغيب وهو في ذلك كاذبة لان الله تعالى قد استاثر نفسه بعلمه ويحتمل ان يقال ان النبي عليه السلام انما قال دعي هذه الى لخوه تواضعا من نفسه وتحويضا له على الامر الذي هي فيه اشعارا بان السرور واللعب في ايام التزوج امر مرغوب اليه لان النبي عليه السلام كان يعلم الغيب لكن بتعليم الله تعالى اياه قال الله تعالى فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول وفيه ان اعلان النكاح وضرب الدف فيه مستحب وله ما كان معكم لهو ما للنفي وقد حذف منه حرف الاستفهام والتقدير اما او المراد باللهو ضرب الدف وانشاد شعر ليس فيه اثم قولها اتيتكم اتيتكم وهو ان يقال بنى على لانه ماخوذ من قولهم بنى عليه القبة والعامة تقول بنى على والظاهر ان هذا من بعض الرواة فانها اعلم كان تقدم الاقصة وتوخى بلامه وفصل خطاب قبل توجيهه هذا بحسب الاصل وقيل لان يكون متقولا الاخر ذكر بالمواه كالمعوذ وله كان احفى عليه ف